بيــــــان

التنسيقية الوطنية تخوض إضرابا وطنيا يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2014

في ظروف استثنائية تتسم بكثير من القلق التربوي والاجتماعي والاقتصادي، وفي مناخ عام ينذر بمزيد من التوتـــر والاحتقان بسبب الاختيارات السياسية التفقيرية وغير العادلة، التي تصر الحكومة على نهجها لهدف غير معلوم.
وأمام إصرار وتعنت وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني المعتاد، ونهجها لسياسة انتقامية من الأساتذة خاصة أصحاب الشواهد العليا (الإجازة و الماستر) الممارسين لحقوقهم الدستورية من خلال خوض إضرابات وطنية، للمطالبة بحقهم في الترقية وتغيير الإطار بالشواهد الجامعية باعتماد المادة 108 من النظام الأساسي. وحيث إن الوزارة قد عمدت إلى اتباع أساليب قمعية منها الاقتطاعات وتوقيف الأجرة، والعرض على مجالس تأديبية، ومؤخرا عرض ثمانية أساتذة حاملي الشواهد العليا على القضاء يوم الاثنين 20 أكتوبر 2014؛ فإننا في المكتب الوطني للتنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي و الثانوي الاعدادي حاملي الاجازة:

- نجدد دعمنا لملف حاملي الشواهد العليا، و نطالب وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني بحل جذري للملف، يضمن استفادة كل الأساتذة حاملي الشواهد الجامعية العليا من الترقية و تغيير الاطار.
- ندعو للاستجابة الفورية لمطالب التنسيقية الوطنية المتمثلة في:
  - ترقية جميع أفواج الأساتذة المجازين إلى السلم العاشر مبدئيا.
  - الحق في تغيير الإطار بناء على شهادة الإجازة دون قيد أو شرط سواء من تاريخ الترسيم أو تاريخ الحصول عليها مع الاحتفاظ بالأقدمية في الرتبة و الدرجة. عملا بمبدأ الحق في الارتقاء الوظيفي والاجتماعي خاصة في ظل الخصاص المهول واعتماد الترقيع بالتكاليف التي لم تسلم هي الأخرى من الشبهات.
  - استرجاع السنوات المقرصنة ماديا وإداريا وما يترتب عنها من ترقيات ومناصب باحتساب النقط والأقدمية.
  - تثبيت الأساتذة المكلفين خارج سلكهم الأصلي في مناصبهم مع احتساب سنوات التكليف في الأقدمية والدرجة عند الإدماج.
  - فتح درجة خارج السلم لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي.
  - فتح مباراة التبريز و مسالك أخرى في وجه الأساتذة المجازين والحق في متابعة الدراسات العليا، إذ من العبث حرمان المدرس من تنمية قدراته المعرفية خاصة في ميدان التربية.
  - أحقية الأساتذة المجازين في المناصب المالية المحدثة أو الشاغرة في المصالح الإدارية و المؤسسات التربوية التابعة للوزارة الوصية.

لذلك فإن التنسيقية الوطنية ومن باب الغيرة على القطاع، تدعو رجال التعليم كافة وبدون استثناء إلى الانخراط الفعال في الإضراب الوطني العام يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2014، دفاعا عن الحقوق المشروعة، وتنديدا بالقرارات الانفرادية للحكومة خاصة في ما يتعلق بملف إصلاح التقاعد وتمديد العمل لمتقاعدي قطاع التعليم إلى متم الموسم الدراسي الحالي.

وما ضاع حق وراءه مطالب

التنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي
والثانوي الإعدادي حاملي الإجازة
– المكتب الوطني –